

تأثير الإيرادات الضريبية العادية والإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

The Impact Of Ordinary Tax Revenues And Oil Tax Revenues On Economic Growth In Algeria

د.أوبكر أسماء
ABOU-BEKR Asma

¹ جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2024/10/09 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/09 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة ما مدى تأثير الإيرادات الضريبية النفطية والإيرادات الضريبية العادية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات المبطنة ARDL الاعتماد على برنامج EVIEWS13. حدد المتغير التابع بالناتج المحلي لنصيب الفرد اما المتغيرات المستقلة فتتمثل: في الإيرادات الضريبية النفطية ، الإيرادات الضريبية العادية، اسعار النفط. توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي مفسر بين إيرادات الجباية العادية و النمو الاقتصادي على الاجل طويل و هذا راجع الى الاصلاحات الجبائية و مساعي الدولة لإعادة هيكلة نظامها الجبائي. لكن لا يمكن للجباية العادية ان تحل محل الجباية النفطية لان النظام الضريبي الجزائري لم يصل بعد الى المستوى المطلوب مقارنة مع الانظمة الجبائية الدولية.

كلمات مفتاحية: إيرادات ضريبية نفطية، إيرادات ضريبية عادية، نمو اقتصادي، ARDL

تصنيفات JEL : H20 ؛ O13

Abstract: This study aims to examine the impact of oil tax revenues and ordinary tax revenues on Algeria's economic growth during the period 1990-2022, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and relying on the EVIEWS13. The dependent variable is defined as per capita GDP, while the independent variables are oil tax revenues, ordinary tax revenues, and oil prices. The study concluded that there is a positive explanatory effect of ordinary tax revenues on long-term economic growth. This is attributed to tax reforms and the state's efforts to restructure its tax system. However, ordinary taxes cannot replace oil taxes, as Algeria's tax system has not yet reached the desired level compared to international tax systems.

Keywords: oil tax revenues, ordinary tax revenues, Economic growth, ARDL

JEL Classification Cdoes : H20 ; O13

تمهيد

تعتبر الإيرادات الضريبية واحدة من أهم الأدوات السياسية المالية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التوازن المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية كما تلعب الضرائب دوراً حيوياً في تمويل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، الصحة، والتعليم، بالإضافة إلى تأمين احتياجات الدولة الاجتماعية والاقتصادية. يعتمد تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي على عدة عوامل مثل هيكل النظام الضريبي، كفاءة إدارة الضرائب، واستخدام العائدات بشكل فعال في المشاريع الإنتاجية.

في الجزائر، تتسم الإيرادات الضريبية بالتنوع بين عوائد الضرائب النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من عائدات الدولة، وعوائد الضرائب غير النفطية أو العادية التي تشمل عناصر متعددة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (مثل الضرائب على رقم الأعمال، حقوق التسجيل والطوابع، والرسوم الجمركية... الخ).

يرتكز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، حيث يشكل هذا القطاع عنصراً حيوياً لتشغيل الاقتصاد. ومع ذلك، أدت الانخفاضات الحادة في أسعار النفط إلى إثارة تساؤلات حول استدامة النموذج الريعي في ظل تراجع الإيرادات الضريبية من قطاع المحروقات وتأثير ذلك على الاقتصاد والنمو الاقتصادي. تشكل الضرائب النفطية المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة مقارنة بالإيرادات العادية، وتمثل وحدها حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي و98% من الصادرات. توفر هذه الموارد المالية الكبيرة للبلاد الوسائل اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، لكن عائداتها تظل مرتبطة بشكل مباشر بعوامل خارجية (تقلبات أسعار النفط، وعدم استقرار الأسواق)، مما يساهم في زيادة هشاشة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات هذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإيرادات الضريبية بشقيها العادية و النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على الإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة وما مدى مساهمتها في تحسين أداء نظامها الضريبي. لأن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة للإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسواق النفط العالمية حيث تشير الدراسات السابقة (مثل تلك التي أجراها بارو، 1990، وكينيل وآخرون، 1999) إلى أن هيكل الإيرادات الضريبية يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز أو إعاقة النمو الاقتصادي. ومع تطبيق الإصلاحات الجبائية، تأمل الجزائر في تحسين بيئة الأعمال وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني. لذلك، تبرز الإشكالية

ما مدى تأثير هذه الإيرادات، سواء النفطية أو العادية، على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

ستتناول هذه الورقة البحثية درجة تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل كيفية تأثير الإصلاحات الضريبية وتوزيع الإيرادات على مختلف القطاعات الاقتصادية، وأثر تلك السياسات على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

من الإشكالية الرئيسية، تنبثق إشكالتين فرعيتين وهما كالتالي:

- هل توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي؟
- هل يمكن للجباية العادية في الوضع الحالي أن تحل محل الجباية النفطية؟

بالنسبة لهذه الأسئلة، تم وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية 01: تؤثر الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- الفرضية 02: لا يمكن للجباية العادية في الوضع الحالي أن تحل محل الجباية النفطية في الجزائر

I – الاطار النظري

تمثل الإيرادات العامة عموما و الإيرادات الضريبية خصوصا مصدر من اهم مصادر الدخل الحكومي لتعزيز التنمية الاقتصادية. فالإيرادات الضريبية هي الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من خلال فرض الضرائب على الأفراد والمؤسسات. تعتبر هذه الإيرادات أحد المصادر الرئيسية لتمويل ميزانية الدولة وتغطية النفقات العامة، خاصة في الاقتصادات الحديثة التي تسعى لتحقيق التوازن المالي والاستدامة الاقتصادية.¹ حيث يمكن تقسيم الإيرادات الضريبية العامة حسب بحثنا الى إيرادات ضريبية عادية و إيرادات ضريبية نفطية.

1-الإيرادات الضريبية العادية

تشمل الإيرادات الضريبية العادية الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات، مثل ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على الممتلكات. تعتبر هذه الإيرادات أساسية لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. تعتمد هذه الإيرادات بشكل كبير على الأداء الاقتصادي، حيث تتأثر بتغيرات السوق وسلوك المستهلكين. ففي الأوقات الاقتصادية الجيدة، ترتفع الإيرادات الضريبية العادية نتيجة لزيادة الاستهلاك والدخل، بينما قد تنخفض في فترات الركود. تهدف هذه الإيرادات إلى تمويل الأنشطة الحكومية وضمان العدالة الاجتماعية من خلال فرض ضرائب تصاعدية.

2 -الإيرادات الضريبية النفطية

تمثل الإيرادات الضريبية النفطية جزءًا كبيرًا من إيرادات الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وخاصة في الدول العربية. تشمل هذه الإيرادات الضرائب والرسوم المفروضة على إنتاج وتصدير النفط. تعتبر هذه الإيرادات أكثر تقلبًا بسبب اعتمادها على أسعار النفط العالمية، التي تتأثر بعوامل مثل العرض والطلب الجغرافي والسياسي. في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، يمكن أن تحقق الدول إيرادات ضخمة، بينما تعاني من عجز كبير في الميزانية عندما تنخفض الأسعار. ان الإيرادات الضريبية بنوعها تساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة كما تساعد في تمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم و الصحة. كما تعتبر الإيرادات الضريبية العادية أكثر استقرار حيث توفر قاعدة اوسع من الإيرادات النفطية اين تتأثر هذه الاخيرة بتقلبات اسعار النفط كذلك من حيث التنوع فالإيرادات الضريبية العادية تتنوع من خلال عدة مصادر ما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد بينما الإيرادات الضريبية النفطية تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات هذا القطاع .

السياسة الضريبية المدروسة والمتوازنة تُعد أداة رئيسية في تشجيع الاستثمار، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب. في المقابل، السياسات الضريبية غير المتوازنة أو ذات العبء الضريبي المرتفع قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مثل تقليل حجم الاستثمار أو هروبه إلى دول أخرى ذات بيئات ضريبية أكثر جذباً و الإنتاجية

3- نظريات النمو الاقتصادي المتعلقة بالسياسة الضريبية

العلاقة بين الإيرادات الضريبية و النمو الاقتصادي علاقة جدلية في الأدبيات الاقتصادية فحسب دراسة لافير في دراسته *laffer cuve* حيث تعد من أهم الأدوات النظرية التي توضح العلاقة بين معدلات الضرائب و مستوى الإيرادات الجبائية ، تفترض الدراسة ان هناك علاقة غير خطية بين معدلات الضرائب و مستوى الإيرادات الجبائية، فالإيرادات المرتفعة جداً تقلل من الحافز للعمل، للإنتاج و للاستثمار مما يعيق النمو الاقتصادي بينما الضرائب المنخفضة لا توفر إيرادات كافية . توصل لافير الى وجود نقطة حرجية اي المعدل الضريبي الأمثل الذي يحقق أعلى الإيرادات².

كما ركزت النظرية الكينزية على دور الإيرادات الضريبية كأداة لتحفيز الطلب الكلي، تبين انه يمكن للضرائب ان تدعم النمو الاقتصادي اذا استخدمت الإيرادات الضريبية في المشاريع الاستثمارية المنتجة مثل مشاريع البنية التحتية، الصحة والتعليم كما تبين ان زيادة الضرائب في فترات الركود يمكن ان تعيق الاستهلاك و الاستثمار اما تخفيض الضرائب فسوف يحفز النشاط الاقتصادي.

حسب نماذج المقاربة النيوكلاسيكية اتضح ان الجبائية لا ترتبط بشكل مباشر بالنمو الاقتصادي و انما قد تعمل على تحفيز او تثبيط نمو بعض العوامل والمتغيرات كالزيادة في تراكم راس المال التي قد تساهم بشكل ايجابي في خلق النمو الاقتصادي او انخفاضه³.

نظرية النمو الداخلي *Endogenous Grouwth* ترى ان الضرائب يمكن ان تؤثر على محركات النمو الرئيسية.

فالضرائب الموجهة لتمويل البحث، تحسين راس المال البشري و البنية التحتية فسوف تعزز من النمو الاقتصادي.

نستخلص ان هناك تأثير مزدوج للضرائب على النمو الاقتصادي حيث ان استخدام الإيرادات الجبائية في تمويل الاستثمارات الانتاجية سوف يحفز النمو الاقتصادي و كذلك استثمار الانفاق الحكومي في البنية التحتية ، التعليم والصحة سوف يعزز الانتاجية هذا من جهة ، و من جهة اخرى فان الضرائب المرتفعة قد تقلل من الحوافز للاستثمار و العمل وهذا ما يعيق النشاط الاقتصادي.

ما يستلزم على الاقتصاديات خاصة اقتصاديات الدول النامية وضع سياسات ضريبية فعالة لتحقيق التوازن بين جمع الإيرادات و تحفيز النشاط الاقتصادي . حيث تسجل الإيرادات الضريبية في البلدان المتقدمة مستويات أعلى مقارنة بالإيرادات الضريبية بالبلدان النامية حيث هذه الأخيرة تتميز بوجود اقتصاد غير رسمي واسع النطاق، يخضع لضرائب منخفضة او لا يخضع للضرائب على

الاطلاق . في عامي 2003/2002، قُدِّر حجم الاقتصاد الموازي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الرسمي بمتوسط 43% في البلدان الأفريقية، و 30% في البلدان الآسيوية، و 43% في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية. في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يمثل الاقتصاد الموازي حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي. في المتوسط، تبلغ نسبة التهرب الضريبي الناتجة عن الاقتصاد الموازي في البلدان النامية ضعف تلك الموجودة في البلدان تبدو الدول النامية تسجل خسائر كبيرة في مجال الإيرادات الضريبية، وغالبًا ما تتفاقم هذه الخسائر بسبب الأداء غير الكافي للإدارات الضريبية، والتي تعود أسبابها إلى: نقص تدريب الموظفين الإداريين، عدم كفاية العقوبات في حال عدم دفع الضرائب. و قلة الكفاءات المتخصصة لفهم الأنظمة الضريبية. تترك هذه الأسباب المجال مفتوحًا أمام إساءة استخدام النظام الضريبي من قبل دافعي الضرائب سواء المحليين أو الأجانب .

يمكن أن تساهم الإصلاحات الضريبية في تعزيز التنمية من خلال تقوية استقلالية الحكومات. من أجل بناء اقتصاد مزدهر، تحاول البلدان النامية جذب الشركات، وخلق فرص عمل، والقضاء على الفقر. كما تسعى إلى تعزيز قدراتها، وتطوير البنية التحتية، ومحاربة الفساد، وإقامة أنظمة مالية شفافة. ولتبسيط الأنظمة الضريبية وجعلها أكثر شفافية، من المهم تشجيع الانضباط المالي وتعظيم الإيرادات، على سبيل المثال من خلال توسيع قاعدة ضرائب أرباح القطاع المالي بدلاً من فرض ضرائب على المعاملات المالية

II- الدراسات السابقة

جاءت العديد من الدراسات السابقة حول موضوع تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات خلال فترات وعينات مختلفة و بالاعتماد على دراسات تحليلية او نماذج قياسية مختلفة و هذا نظرا لأهمية الموضوع . لقد تم اعتمادنا على الدراسات التالية في بحثنا.

1- دراسة (Barro, Robert J. (1990) بعنوان **Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth**.⁴

ركزت دراسة (R.Barro, 1990) على العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و كيف يمكن ان تؤثر الضرائب على هذه العلاقة، قام بارو بتحليل تأثير الانفاق الحكومي على الإنتاجية و النمو من خلال نموذج Cobb-Douglas . توصلت الدراسة ان زيادة الانفاق الحكومي المنتج الى الناتج القومي الاجمالي تؤدي الى الزيادة في معدلات النمو عند مستوى معين ثم تبدأ في الانخفاض . توصي دراسة بارو على ان يكون هناك توازن بين الانفاق الحكومي و الإيرادات الضريبية لتحقيق مستويات نمو مثلى كما شددت الدراسة على أهمية تحسين كفاءة الانفاق الحكومي لضمان نمو اقتصادي من خلال تصميم السياسات المالية بشكل يعزز من النمو المستدام من خلال ادارة فعالة للموارد الحكومية . ان دراسة (R.Barro, 1990) أصبحت مرجعا اساسيا في الادبيات المتعلقة بالمالية العامة و النمو.

2- دراسة (Kneller, R., Bleaney, M., & Gemmell, N. (1999) بعنوان **Public Policy and the Government Budget**⁵

هي دراسة اقتصادية هامة تبحث عن العلاقة بين هيكل السياسة المالية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على تأثير الضرائب والإنفاق الحكومي على النمو في المدى الطويل. اعتمدت الدراسة على النماذج الاقتصادية للنمو الداخلي Endogenous Growth حيث تم التمييز بين الضرائب الغير إنتاجية و الضرائب الانتاجية وكذلك تم التمييز بين النفقات الحكومية الانتاجية و الغير انتاجية. كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فهم كيفية تأثير مختلف أنواع الضرائب والنفقات العامة على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة حيث اعتمدت الدراسة على بيانات ل 22 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وخلصت إلى أن السياسات المالية التي تركز على خفض الضرائب الإنتاجية وزيادة النفقات الإنتاجية تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر كما ابرزت الدراسة أهمية التركيز على هيكل الموازنة العامة وليس فقط على حجم الضرائب أو الإنفاق ككل، حيث أن الأنواع المختلفة للضرائب (اطلق عليه الباحثون مصطلح الضرائب التشويهية distortionary taxation و الضرائب التشويهية non-distortionary taxation) والنفقات الحكومية تلعب أدوارًا متباينة في التأثير على النمو الاقتصادي

3- دراسة Sen Gupta, A., 2007 بعنوان Determinants of Tax Revenue Efforts in

Developing Countries⁶

تعد واحدة من الدراسات الهامة التي تناولت العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في الدول النامية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تواجه تحديات كبيرة في تحصيل الضرائب وتنفيذ السياسات المالية الفعالة. تسعى الدراسة إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تعاني هذه الدول عادة من نقص الإيرادات وضعف الأنظمة الضريبية. تركز الدراسة أيضًا على تأثير الإصلاحات المالية والضريبية على تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو، خاصة عندما يتم استخدام الإيرادات الضريبية لتحفيز الإنفاق الإنتاجي.

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وخاصة عندما يتم استخدام الإيرادات لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة . توصي الدراسة الى ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الضريبية والاعتماد على قطاعات مختلفة لزيادة مرونة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاعات معينة مثل قطاع النفط.

4- دراسة Babatunde et al (2016) بعنوان L'effet des taxes sur la croissance

économique en Afrique

اهتمت الدراسة بتحديد تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في عدد من الدول الإفريقية من بينها الدول النفطية، تهدف الدراسة الى فحص كيف تؤثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. أظهرت النتائج أن الضرائب تسهم بشكل ملحوظ في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. حيث تُستخدم الضرائب عادة في تمويل مشروعات البنية التحتية والصحة والتعليم، مما يخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي. أكدت الدراسة أن البلدان التي تمتلك أنظمة إدارة ضريبية فعالة تتمكن من تحقيق استفادة أكبر من الإيرادات الضريبية لدعم اقتصادها كذلك الإدارة الجيدة للأموال العامة تحسن من تأثير الضرائب على التنمية. لاحظت الدراسة أن الضرائب المباشرة مثل ضرائب الدخل لها تأثير إيجابي أكبر على المدى الطويل مقارنة بالضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك. توصي الدراسة بضرورة تحسين أنظمتها الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين جمع الضرائب من خلال الإصلاحات الضريبية الشاملة لأنها تساهم بطريقة غير مباشرة في التنمية الاقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار الفروق الهيكلية للدول.

5- دراسة (2020) N.Wanada,A.Gaur بعنوان "Tax Structure selected and Economic Growth : A Study Of"

هدفت هذه الدراسة الى ايجاد العلاقة بين هيكل الجباية و النمو الاقتصادي الهندي خلال الفترة 1991-2016، باستعمال نماذج بيانات البانل ل 14 ولاية في الهند (البيانات المقطعية). المتغير التابع مثل بمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كما حددت المتغيرات المستقلة ب : الضرائب على السلع و الخدمات، الضرائب على الدخل، الضرائب على الممتلكات ، العبء الضريبي يمثل نسبة اجمالي الضرائب الى الناتج المحلي و الاستثمار. توصلت نتائج الدراسة ان تأثير الضريبة على الدخل و الضريبة على السلع و الخدمات سلبي على النمو الاقتصادي اما تأثير الضريبة على الممتلكات و الاستثمار فهو ايجابي على النمو الاقتصادي. خلصت الدراسة على صناع القرار التركيز اكثر على ضرائب الممتلكات والحد من ضرائب الدخل⁷.

6- دراسة محمد بن سعود المحيميد(2023) بعنوان أثر الضرائب على الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية

يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر الضرائب على الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية باستخدام الأساليب القياسية الاقتصادية. يستعرض الباحث العلاقة بين فرض الضرائب وزيادة الإيرادات غير النفطية في المملكة، وذلك في ظل جهود الحكومة السعودية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الكبير على النفط. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين الضرائب والإيرادات غير النفطية النموذج القياسي أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين بعض أنواع الضرائب وزيادة الإيرادات غير النفطية. كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تؤثر وتفسر بنسبة 89.7% من التغيرات الحاصلة بإجمالي الإيرادات غير النفطية. ويتمثل تأثير الضرائب حسب نوع الضريبة فاذا تغيرت الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة 1% فإن الإيرادات النفطية سوف تزيد بنسبة 0.369%، و اذا تغيرت الضرائب على التجارة والمعاملات بنسبة 1% فإن الإيرادات النفطية سوف تزيد بنسبة 0.413% و اذا تغيرت الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 1% فإن الإيرادات غير النفطية سوف تتغير بشكل ايجابي بنسبة 0.373%. بينت الدراسة ان الضرائب كان لها دور كبير في تحسين الإيرادات الغير نفطية في المملكة العربية السعودية لكن فرض الضرائب يجب ان يكون بشكل مدروس يمكن ان يساهم في تحقيق اهداف النمو الاقتصادي. اوصى الباحث على الاستمرار في تطوير النظام الضريبي كجزء من الإصلاحات الاقتصادية لضمان الاستدامة المالية⁸

7- دراسة ي. ابو الزهور و أ. شلبي (2024) بعنوان الاصلاح الضريبي في المملكة العربية السعودية: تقييم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية⁹

المقال يناقش الإصلاحات الضريبية في المملكة العربية السعودية، حيث تشهد هذه الأخيرة تحولات كبيرة في نظامها الضريبي كجزء من جهودها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. هذه الإصلاحات تأتي في إطار رؤية 2030، التي تهدف إلى تحقيق استدامة مالية وتعزيز النمو الاقتصادي. تهدف الإصلاحات إلى:

- تقليل الاعتماد على النفط من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، مما يساعد على تحقيق استقرار مالي أكبر
- تحسين العدالة الضريبية حيث الحكومة إلى تصميم نظام ضريبي أكثر عدالة، اين يتم فرض الضرائب بشكل تصاعدي على الأفراد و الشركات
- تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين إجراءات التحصيل وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب، يمكن تعزيز الشمول المالي وتقليل الفجوات الاقتصادية

ركزت المملكة العربية السعودية على فرض الضريبة على القيمة المضافة (VAT). ففي عام 2018، ادخلت الدولة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على معظم السلع والخدمات في البلاد، و مع تأثر الإيرادات العامة للدولة جراء تداعيات جائحة COVID-19 رفعت الحكومة معدل ضريبة القيمة إلى 15% والتي كان لها تأثير بشكل كبير على العائدات الغير نفطية.

خلصت الدراسة انه رغم الفوائد المحتملة لضريبة القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات، قد تسبب آثارًا سلبية مثل التضخم. حيث يقترح ضرورة اتخاذ تدابير تعويضية للتخفيف من هذه الآثار، مثل سياسات نقدية للتحكم بالتضخم، والاستثمار في البنية التحتية لزيادة الإنتاجية، وتشجيع تنوع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط والغاز. وبهذا يمكن للدول الخليجية ضمان أن تكون إصلاحات ضريبة القيمة المضافة مفيدة للنمو الاقتصادي مع الحد من التأثيرات السلبية.

يعد الإصلاح الضريبي في المملكة العربية السعودية يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام. من خلال تحسين النظام الضريبي وزيادة الإيرادات غير النفطية، تسعى المملكة إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز العدالة الاجتماعية

8-دراسة Gasmi و (2016) Laourari بعنوان The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria: evidence from 1960–2015 data¹⁰

استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك لتقدير تأثير الإيرادات النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1960 إلى 2015. وقد توصلت النتائج إلى أن الإيرادات النفطية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث كل زيادة بنسبة 1% في الإيرادات النفطية تؤدي إلى انخفاض معنوي في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تقدر بـ 0.3%.

9- دراسة عبد الله بعنوان العلاقة بين الإيرادات النفطية و النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منحنى Army ومقاربة ARDL للتكامل المشترك (1992–2020)¹¹

تناولت دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر تهدف إلى تحليل تأثير الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي باستخدام منحنى ARMY ومقاربة التكامل المشترك ARDL تم استخدام بيانات للفترة مابين 1992–2020 لتحديد العلاقة بين المتغيرين حيث أظهرت النتائج أن للإيرادات النفطية تأثيراً غير خطي على النمو الاقتصادي طويل الأجل. اما بالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل، وجدت الدراسة أن هناك تأثيرات متقلبة، حيث تؤدي تقلبات الإيرادات النفطية إلى تأثيرات فورية على الناتج المحلي الإجمالي فحين تكون نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي أقل من 16.7%، يكون التأثير إيجابياً وذا دلالة إحصائية. أما إذا تجاوزت هذه النسبة العتبة المحددة، يصبح التأثير سلبياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي.

من خلال اطلعنا على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، اتضح من خلال دراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و النمو الاقتصادي على ان هناك تباين في النتائج المتوصل اليها وهذا راجع الى

- مستوى تطور الدول محل الدراسة(دول متطورة او دول نامية) ،
- تم استخدام متغيرات مختلفة للتعبير عن الإيرادات الضريبية و مكوناتها .
- الاعتماد على طرق احصائية ونماذج متنوعة

ان دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- تركز على تحديد درجة تأثير الإيرادات الضريبية النفطية والإيرادات الضريبية الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، باعتبار اقتصاد الجزائر ريعي يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية .
- تم استعمال نموذج ARDL حيث يبين لنا تأثير مختلف متغيرات النموذج على الاجل القصير والاجل الطويل
- عرفت فترة الدراسة 1990-2022 عدة تحولات واصلاحات جبائية كما صادفت هذه الفترة عدة صدمات نفطية و كذلك الازمة الصحية العالمية COVID-19

*

III- الدراسة القياسية

بعدما تم التطرق الى الجانب النظري لموضوع الدراسة، و أيضا الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، سنحاول في هذه المساحة البحثية معرفة أثر كل من الإيرادات الضريبية النفطية والعادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2022. باستعمال نموذج ARDL.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها

في دراستنا هذه تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات أحدها تابع والبقية مستقلة، والتي تمكنا من بناء نموذج تفسيري للعلاقة بين الإيرادات الضريبية بشقيها (النفطية والعادية) على النمو الاقتصادي في الجزائر، والجدول التالي موضح للمتغيرات المعتمدة في الدراسة.

جدول رقم (1): يوضح متغيرات الدراسة ومصادرها.

الصفة	المتغيرات	الترميز	مصدر البيانات
تابع	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	GDPC	قاعدة بيانات البنك الدولي
مستقل	سعر برميل النفط	OP	بيانات شركة بريتيش بتروليوم
مستقل	الإيرادات الضريبية العادية	TO	المديرية العامة للضرائب
مستقل	الإيرادات الضريبية البترولية	TP	المديرية العامة للضرائب

المصدر: من اعداد الباحثة

هذا وقد تم اعتماد طريقة حديثة في القياس الاقتصادي ألا وهي نموذج ARDL للتكامل المشترك ويسمى أيضا بمنهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، ومنه فانه يمكن صياغة النموذج الرياضي لدراساتنا على النحو التالي¹²:

$$GDPC = f(OP, TP, TO)$$

وبالاعتماد على منهج ARDL للتكامل المشترك تصبح صيغة النموذج كالتالي:

$$\begin{aligned} GDPC = & B_0 + B_1 GDPC_{t-1} + B_2 OP_{t-1} + B_3 LTP_{t-1} + B_4 TO_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta GDPC_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta OP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta TP_{t-p} \\ & + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta TO_{t-p} + \varepsilon_i \end{aligned}$$

حيث أن:

ε_i : حد الخطأ، Δ : الفرق الأول، المعاملات (B_1, B_2, B_3, B_4) تقيس العلاقة طويلة الأجل، المعاملات (y_1, y_2, y_3, y_4) تقيس حركية المدى القصير للنموذج، $GDPC$: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، OP : سعر برميل النفط، TP : الإيرادات الضريبية النفطية، TO : الإيرادات الضريبية العادية.

2- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

يعتبر اختبار الاستقرارية خطوة أساسية في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يساعدنا في تحديد ما إذا كانت المتغيرات الزمنية مستقرة في السلسلة الزمنية. تكون هذه الأخيرة مستقرة إذا كانت خصائصها الإحصائية مثل المتوسط والتباين مستقرة بمرور الوقت. وفي الحالة العكسية نقول إن المتغير غير مستقر فهذا يعني أن المتغير يحتوي على جذر الوحدة.

في هذه الدراسة سوف نركز على اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller) ¹³ واختبار Phillips-Perron (PP) هذا الاختبار مشابه لاختبار ADF لكنه يأخذ بعين الاعتبار التباين الغير متجانس أو الارتباط الذاتي في البيانات. تم إجراء هذه الاختبارات عند مستوى دلالة 5%. وبالإستعانة ببرنامج Eviews 13، قمنا باختباري ADF و PP على السلاسل الزمنية لنموذج دراستنا، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2): يوضح نتائج اختبار ADF و PP .

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP			متكامل من الدرجة
	T-Statistic	Prob.*	Critical Value 5%	T-Statistic	Prob.*	Critical Value 5%	
GDPC	-5.022967	0.0003	-2.960411	-5.025214	0.0003	-2.960411	I(1)
OP	-4.773631	0.0006	-2.960411	-4.674137	0.0007	-2.960411	I(1)

TP	-5.930784	0.0000	-2.960411	--6.433488	0.0000	-2.960411	I(1)
TO	-8.193733	0.0000	-2.960411	-8.333891	0.0000	-2.960411	I(1)

*Prob.: تعبر عن القيمة الاحتمالية لـ (P-value)

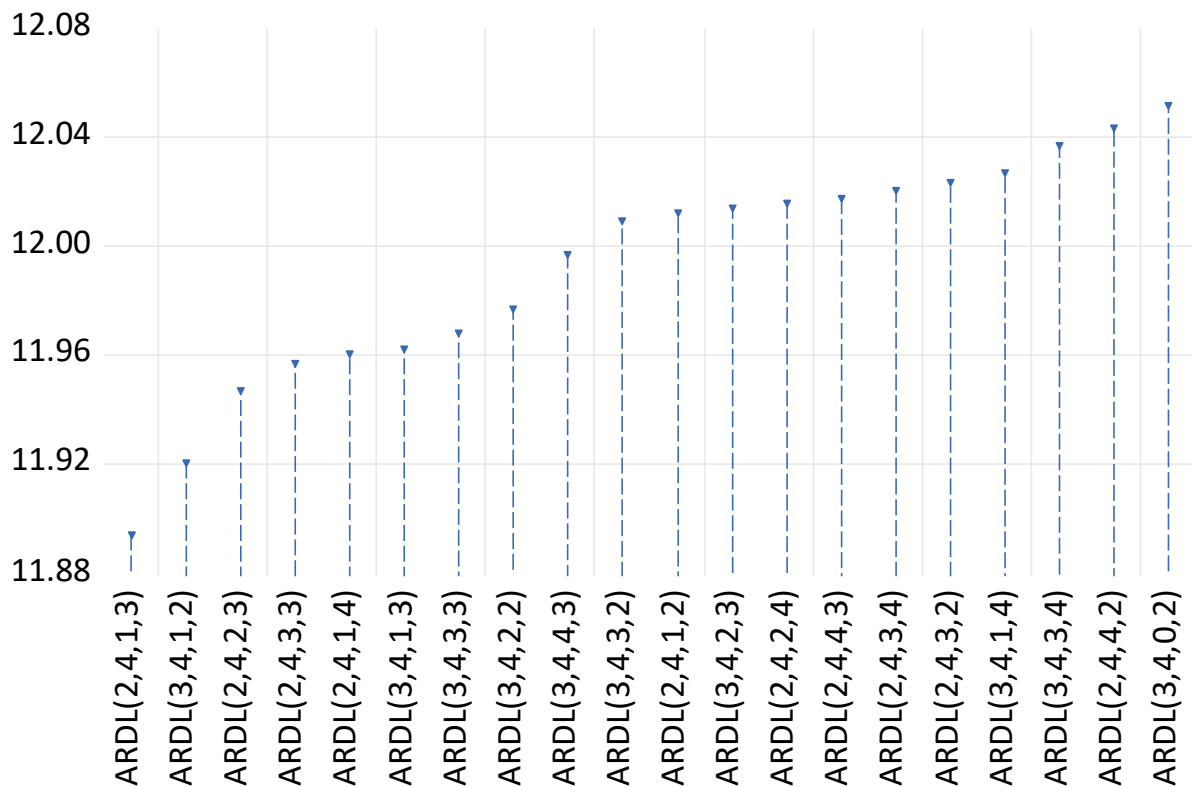
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13.

يتضح من تحليل البيانات ان جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج غير مستقرة في المستوى أي أن القيمة المحسوبة للاختبارين أقل من القيمة الجدولية لكن جميعها مستقرة عند الفرق الاول. ابتداء من نتائج اختبار الاستقرار تبين لنا ان النموذج الانسب للدراسة هو نموذج ARDL لان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة هي مستقرة عند الفرق الاول.

3- تحديد درجة التأخير المثلى (Lag)

ان اختبار درجة التأخير المثلى هو خطوة اساسية في تحليل السلاسل الزمنية، الهدف منه هو تحديد عدد التأخيرات (lags) التي يجب استخدامها في النموذج للحصول على افضل تقدير للمتغيرات النموذج. تم استخدام معيار Akaike Information Criteria (AIC) لانه يحدد افضل نموذج بناء على اصغر قيمة لـ (AIC)، والشكل الموالي هو موضح لنتائج هذا الاختبار:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13

من خلال الشكل اعلاه فالنموذج ARDL(2,4,1,3) : هو النموذج الامثل وفقا لمعيار AIC

4- اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test)

يتم استعمال اختبار الحدود (Bounds Test) لاختبار وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين:

الفرضية العدمية: هي أنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (أي لا يوجد تكامل مشترك)

الفرضية البديلة: هي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (أي يوجد علاقة تكامل مشترك)

عند مستويات دلالة 10%، 5%، و 1%، هناك مجموعتان من القيم الحرجة ($I(0)$: للحد الأدنى و $I(1)$ للحد الأعلى)¹⁴ من خلال النتائج المبينة في الجدول أدناه تبين أن الإحصائية $F(11.97)$ أعلى من الحد الأعلى عند مستوى 1% (5.966)، يمكننا رفض الفرضية العدمية التي تقول بعدم وجود علاقة طويلة الأجل. وهذا يعني أن هناك دليل قوي على وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات التي نقوم بتحليلها.

الاحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية	I(1)	I(0)
F-statistic=11.97	10%	3.586	2.676
	5%	4.306	3.586 3.272
	1%	5.966	4.614

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13.

5- تقدير نموذج ARDL

فيما يلي تفسير نتائج نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPC) والمتغيرات المستقلة الإيرادات الجبائية العادية (TO)، الإيرادات الجبائية النفطية (TP)، أسعار النفط (OP). وفيما يلي نتائج تقدير النموذج في الأجلين القصير والطويل:

• نموذج تصحيح الخطأ على الأجل القصير ECM-short run

من أجل معرفة مدى معنوية نموذج شعاع تصحيح الخطأ لابد من التحقق في بادئ الأمر من إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ لشعاع التكامل المشترك، ولتحديد معنوية هذه المعلمة لابد من تقدير العلاقة قصيرة الأجل، وبالتقدير باستخدام برمجية Eviews12 تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: D(GDPC)				
Selected model: ARDL(2,4,1,3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.863989	0.099230	-8.706925	0.0000
D(GDPC(-1))	0.254809	0.087764	2.903330	0.0091
D(TO)	0.276857	0.045641	6.065918	0.0000
D(TO(-1))	0.234363	0.056816	4.124953	0.0006
D(TO(-2))	0.387462	0.068341	5.669524	0.0000
D(TO(-3))	0.239922	0.063394	3.784595	0.0013
D(TP)	0.027667	0.037993	0.728203	0.4754
D(OP)	28.83055	0.855926	33.68346	0.0000
D(OP(-1))	-15.28248	2.865919	-5.332487	0.0000

D(OP(-2))	-3.308844	1.256453	-2.633480	0.0164
R-squared	0.987941	Mean dependent var		110.2544
Adjusted R-squared	0.982229	S.D. dependent var		529.4839
S.E. of regression	70.58484	Akaike info criterion		11.61831
Sum squared resid	94662.18	Schwarz criterion		12.08979
Log likelihood	-158.4654	Hannan-Quinn criter.		11.76597
F-statistic	172.9534	Durbin-Watson stat		1.899808
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13.

من خلال معامل تصحيح الأخطاء في الانحدارات قصيرة الأجل هو بإشارة سالبة -0.863989 م معنوي احصائيا، هذا يشير إلى أن هناك تصحيحاً سريعاً للخروج عن التوازن في المدى الطويل، حيث يتم تعديل حوالي 86.4% من الانحرافات عن التوازن طويل الأجل في الفترة التالية، كما يتبين أيضا من خلال نتائج الأجل القصير أن: $D(GDPC(-1))$ معاملها 0.254809، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الفترة السابقة على الفترة الحالية، وهو معنوي إحصائياً. (p-value = 0.0091).

$D(TO)$: معاملات التأخيرات الأربعة للإيرادات الضريبية العادية (TO) كلها موجبة ومفسرة إحصائياً، مما يعني أن الإيرادات الضريبية العادية تؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

$D(TP)$ معامل الإيرادات النفطية = 0.027667 غير مفسر إحصائياً (p-value = 0.4754)، مما يعني عدم وجود تأثير ملحوظ للمتغير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى القصير.

$D(OP)$: معامل التغير في أسعار النفط 28.83055 إيجابي وكبير للغاية ومفسر إحصائياً (p-value = 0.0000)، مما يعني أن زيادة أسعار النفط لها تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ومع ذلك، التأخيرات في أسعار النفط $D(OP(-1))$ و $D(OP(-2))$ لها تأثيرات سلبية ومهمة إحصائياً، مما يشير إلى وجود تأثيرات متفاوتة لأسعار النفط عبر الزمن يمكن تفسيرها بالأزمات النفطية.

• شكل العلاقة طويلة الأجل:

الجدول الموالي بين نتائج العلاقة طويلة الأجل:

Deterministics: Rest. constant (Case 2)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TO(-1)	0.130653	0.035766	3.653038	0.0012
TP(-1)	0.151634	0.040677	3.727800	0.0010
OP(-1)	40.54225	1.133725	35.76022	0.0000
C	700.2159	43.80158	15.98609	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13.

من الجدول أعلاه يتضح أن معادلة الاجل الطويل هي كالآتي:

$$CE = GDPC(-1) - (0.130653*TO(-1) + 0.151634*TP(-1) + 40.542255*OP(-1) + 700.215858)$$

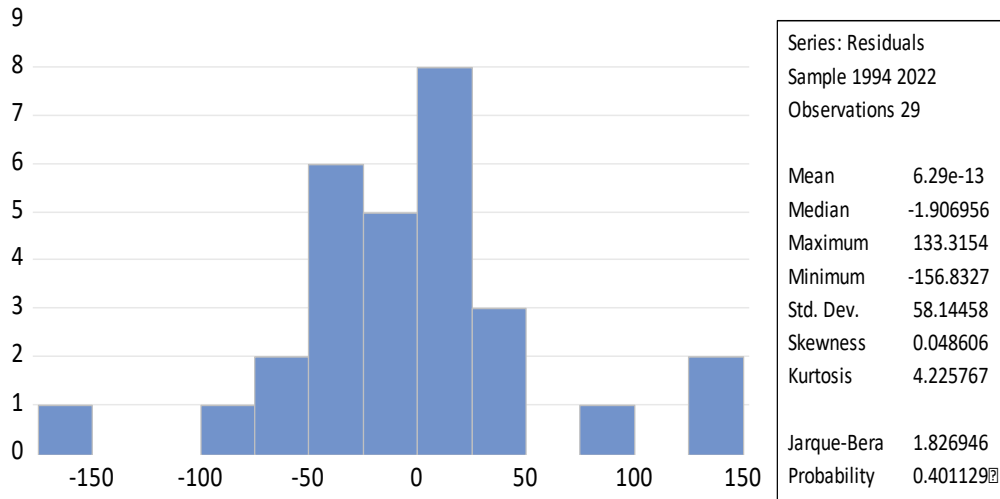
ومن خلال الجدول أيضا:

- يظهر أن المتغير TO له تأثير إيجابي ومهم إحصائيًا (عند مستوى معنوية 1%) على المتغير التابع في العلاقة طويلة الأجل. هذا يعني أن زيادة TO بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار 0.13 وحدة على المدى الطويل.
- المتغير TP له تأثير إيجابي ومهم إحصائيًا (عند مستوى معنوية 1%) على المتغير التابع في العلاقة طويلة الأجل. هذا يعني أن زيادة TP بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار 0.15 وحدة.
- المتغير OP له تأثير قوي جدًا وإيجابي على المتغير التابع في العلاقة طويلة الأجل، وهو مهم إحصائيًا بدرجة عالية جدًا (عند مستوى معنوية أقل من 1%). زيادة OP بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة كبيرة جدًا في المتغير التابع بمقدار 40.54 وحدة.
- الثابت في النموذج كبير جدًا، مما يشير إلى أن هناك مستوى ثابت مرتفع للمتغير التابع، حتى في غياب تأثير المتغيرات المستقلة. الثابت مهم إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من 1%.
- وكاستنتاج عام يمكن القول أن جميع المتغيرات المستقلة (TO، TP، OP) مهمة إحصائيًا ولها تأثير إيجابي على المتغير التابع في العلاقة طويلة الأجل، والمتغير OP هو الأكثر تأثيرًا من بين المتغيرات الثلاثة، حيث أن معامل تأثيره (40.54) كبير جدًا مقارنة بالآخرين، والثابت يشير إلى وجود قيمة أساسية مرتفعة للمتغير التابع، وهو ما يعكس أهمية العوامل الثابتة أو الدائمة في تفسير الظاهرة.

6- اختبار جودة النموذج

لتقييم جودة النموذج من الناحية القياسية، يتم استخدام مجموعة من الاختبارات الأساسية، وتشمل: اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test)، اختبار ثبات التباين، واختبار استقرار معاملات النموذج. وقد تم إجراء هذه الاختبارات وكانت النتائج كما هو موضح فيما يلي:

الاختبارات التشخيصية Diagnostic Test		
Serial Correlation	2.25	(0.39)**
Heteroscedasticity	1.26	(0.47)**
** : تعبر هذه القيم عن P-value		

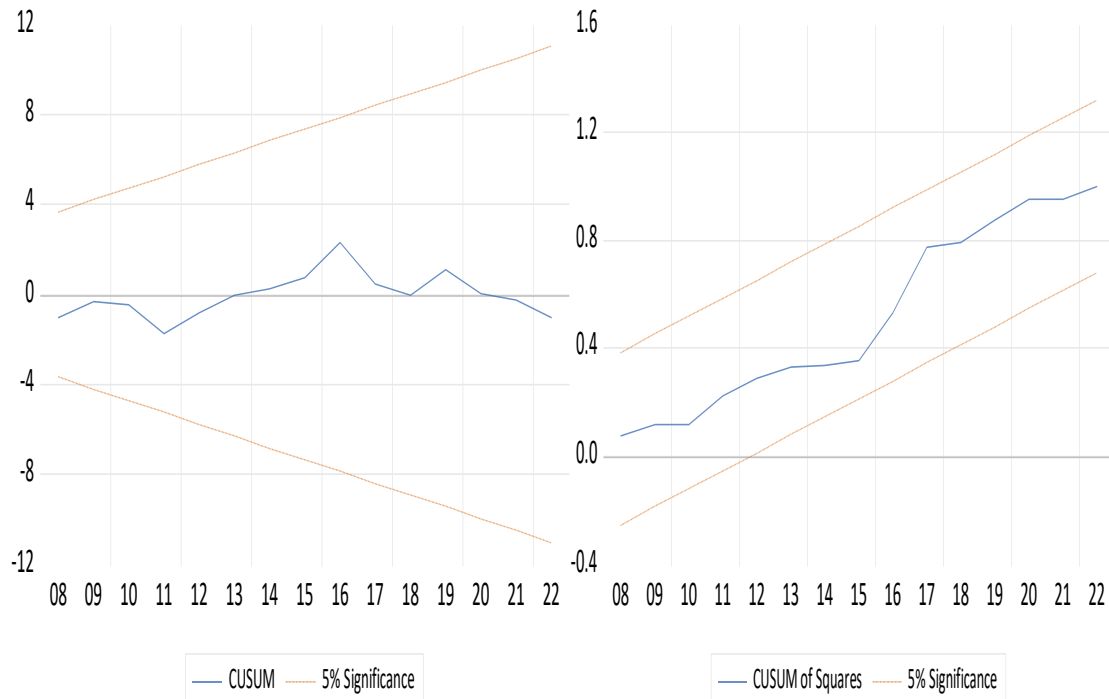


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13.

يشير اختبار (Lagrange Multiplier (LM إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي، مما يدعم فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك، توضح نتائج اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً. أما بالنسبة لاختبار ثبات التباين، فقد أظهرت النتائج أن النموذج يتميز بثبات التباين، مما يعزز من جودة النموذج الإحصائية.

ولاختبار استقرار معلمات النموذج، يتم الاعتماد على اختبارين رئيسيين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ). ويظهر من خلال الرسم البياني المرفق أن الأخطاء تتحرك ضمن الحدود المحددة عند مستوى معنوية 5%. هذا يدل على أن معلمات النموذج المقدرة تتميز بالاستقرار والثبات على مدار الزمن.

الشكل رقم (2): يوضح التمثيل البياني للمجموع التراكمي للبواقي، ومربعات البواقي



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS13.

الخلاصة والتحليل الاقتصادي للنتائج:

تؤكد الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية بنوعيتها (العادية والنفطية) والنمو الاقتصادي في الجزائر. وقد أظهرت النتائج أن الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية، مثل توسيع القاعدة الضريبية ورقمنة القطاع الجبائي، كان لها أثر إيجابي على تعزيز الإيرادات الضريبية العادية. ومع ذلك، تبين أن الإيرادات النفطية لا تزال تلعب الدور الأهم في دعم النمو الاقتصادي، مما يعكس الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على تقلبات أسعار النفط.

النتائج الرئيسية:

* الإيرادات الضريبية العادية (TO): أظهرت تأثيرًا إيجابيًا ومهمًا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كل من المدى القصير والطويل. يشير ذلك إلى أن تحسين كفاءة النظام الضريبي العادي وتعزيز الشفافية يمكن أن يدعم التنمية المستدامة.

* الإيرادات النفطية (TP): على الرغم من أن تأثيرها لم يكن معنويًا إحصائيًا في المدى القصير، إلا أن النتائج طويلة الأجل أوضحت أهميتها الكبيرة في دعم النمو الاقتصادي، مما يعكس استمرار الاعتماد الهيكلي على العائدات النفطية.

* أسعار النفط (OP): كان تأثيرها قويًا وإيجابيًا بشكل كبير في المدى القصير والطويل، مع وجود تأثيرات متفاوتة على مدى الزمن نتيجة تقلبات الأسعار وأزمات السوق النفطية. وهذا يبرز أهمية تحقيق التنويع الاقتصادي للحد من هذا الاعتماد.

* ثبات التباين واستقرار معلمات النموذج: تؤكد النتائج الإحصائية جودة النموذج واستقراره، مما يعزز من موثوقية النتائج والتحليلات.

التحليل الاقتصادي:

* الإصلاحات الجبائية ودورها في تعزيز الإيرادات: تؤكد الدراسة على أهمية الإصلاحات الضريبية في تحسين الإيرادات العامة. يعكس ذلك أن الجهود المبذولة في توسيع القاعدة الضريبية ورقمنة القطاع الجبائي أثمرت عن نتائج إيجابية تدعم التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن تأثير الإيرادات العادية يظل محدودًا مقارنة بالإيرادات النفطية.

* التحدي في الاعتماد على النفط: يشير الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية إلى هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط. لذلك، يعتبر التنويع الاقتصادي وتحسين استقلالية النظام المالي من الأولويات لبناء اقتصاد أكثر استدامة.

وكاستنتاج عام يمكن القول على أن تحسين كفاءة النظام الضريبي في الجزائر يعزز النمو الاقتصادي، ولكن لا يمكن للاقتصاد الجزائري في وضعه الحالي أن يستغني عن الإيرادات النفطية. لذا فإن تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط يعتبران شرطين أساسيين لبناء اقتصاد مزدهر ومستدام.

الإحالات والمراجع :

1

<https://www.oecd.org/fr/data/indicators/tax-revenue.html>

² Laffer, A. B. (1981). *Supply-Side Economics*

³ Krzyzaniak Marian & Richard Musgrave, *The Shifting of the Corporation Income Tax*, Johns Hopkins Press, Baltimore, USA, 1963.

⁴ Barro, Robert J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth . *Journal of Political Economy*, 98(5), S103-S125

⁵ Kneller, R., Bleaney, M., & Gemmell, N. (1999), Determinants of Tax Revenue Efforts in Developing Countries, *Journal of Public Economics*, Volume 74, Issue 2, November 1999, Pages 171-190.
[https://doi.org/10.1016/S0047-2727\(99\)00022-5](https://doi.org/10.1016/S0047-2727(99)00022-5)

⁶ Sen Gupta, A., 2007, "Determinants of Tax Revenue Efforts in Developing Countries," IMF Working Paper 07/184 (Washington: International Monetary Fund)

⁷ N.Wanada, A.Gaur (2020), *Tax Structure And Economic Growth: A Study Of Selected Indian States*; vol:09, Issue 38.

⁸ محمد بن سعود المحيميد (2023), أثر الضرائب على الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، ص 388-636

⁹ <https://mecouncil.org/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84>

¹⁰ Gasmi, Farid & Laourari, Imène (2016). "The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria: evidence from 1960-2015 data." MPRA Paper No. 77590

¹¹ قوري يحيى عبد الله، العلاقة بين الإيرادات النفطية و النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منحنى Army ومقاربة ARDL للتكامل المشترك (1992-2020)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 11، رقم 4، ص 309-296.

¹² Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). *Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation*. *Journal of Statistical and Econometric Methods*, 5(4), 63–91

¹³ Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). *Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root*. *Journal of the American Statistical Association*, 76(366), 427-431.

Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). *Testing for a Unit Root in Time Series Regression*. *Biometrika*, 75(2), 335-346.

¹⁴ Pesaran, M.H., Shin, Y., & Smith, R.J. (2001). • "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships". *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.